بنسبة لا تقل عن 50٪ من إجمالي حجم الاقتراض

«مؤسسة البترول»: نهدف للاقتراض عبر سندات طويلة الأجل بمتوسط استحقاق 15 عاماً

أحمد مغربي

قال مصدر نفطي مسؤول لـ «الأنباء» إن خطة مؤسسة البترول الكويتية للاقتراض ستكون عبر المؤسسات المالية باستخدام أدوات الدين العام على أن يكون الاقتراض بواسطة السندات طويلة الأجل بنسبة لا تقل عن 50٪ من إجمالي حجم الاقتراض ومتوسط استحقاق 15 سنة لجميع أدوات الاقتراض.

وذكر أن «مؤسسة البترول» تقوم باتخاذ الإجراءات نحو الاقتراض بما يتماشى مع توجيهات وقرارات مجلس الوزراء التي تم الحصول عليها سابقاً، وبالنسبة لقيمة الفوائد المتوقعة والتكاليف الأخرى لإجمالي قيمة القروض، ذكر المصدر أنه يتعذر حاليا الإفصاح عنها نظرا لسرية هذه المعلومات كونها تستخدم في عملية التفاوض مع الجهات المقرضة.

وشدد المصدر على أنه لا توجد خطة أو إجراء لأخذ قرض بنكي بقيمة 11 مليار دولار فقط، حيث جاءت موافقة مجلس الوزراء على طلب مؤسسة البترول الكويتية بالاقتراض من المؤسسات المالية باستخدام أدوات الدين العام.

من جهة ثانية، قال المصدر إن التوجهات الاستراتيجية العامة لمؤسسة البترول الكويتية حتى 2040 تسعى إلى النمو في الطاقة الإنتاجية المستدامة للنفط الخام في الكويت بما في ذلك المنطقة المقسومة في الخفجي والوفرة، وذلك للحفاظ على مكانة الكويت في الأسواق العالمية كمورد آمن وبما يتماشى مع التوقعات المستقبلية للنمو في الطلب العالمي على النفط.

وأضاف: «تأتي حاجة مؤسسة البترول الكويتية إلى الاقتراض للتمكن من تمويل المشاريع الرأسمالية التي تسعى إلى تنفيذها للمحافظة والنمو في طاقتها الإنتاجية المتعلقة بأنشطتها النفطية وبالتالي تحقيق توجهاتها الاستراتيجية».

وذكر أن «مؤسسة البترول» تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على القروض بما يتوافق مع قرار مجلس الوزراء وتقوم بعمل مراجعة مستمرة في المتغيرات التي تطرأ على احتياجاتها، وحسب التوقعات والخطط الحالية فإن مؤسسة البترول خلال السنوات الخمس المقبلة لن تكون بحاجة الى تجاوز المبلغ المعتمد من قبل مجلس الوزراء.

وبحسب الإنفاق الرأسمالي المتوقع لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، فإن «مؤسسة البترول» تخطط لإنفاق 25 مليار دينار موزعة كالتالي: 4,7 مليارات دينار في العام المالي 2020/2019 وإنفاق 4,4 مليارات دينار في 2021/2020 وإنفاق 5,3 مليارات دينار في 2022/2021، وإنفاق نحو 5,8 مليارات دينار في 2023/2022، وإنفاق نحو 4,9 مليارات دينار في العام الأخير من الخطة في 2024/2023.

وقامت «مؤسسة البترول» بتخفيض حجم الإنفاق المتوقع لنشاط الإنتاج والاستكشاف داخل الكويت بما نسبته 66٪ من إجمالي البرامج الرأسمالية مقارنة بنحو 20,8 مليار دينار وما نسبته 70٪ من إجمالي البرامج الرأسمالية حسب الخطة الخمسية السابقة.

خطة مؤسسة البترول للاقتراض ستكون عبر المؤسسات المالية.. ويبدو في الصورة مجمع القطاع النفطي المطل على شارع الخليج العربي (أحمد علي)

من حيث الجدوى والتوقيت وتكليف جهة استشارية عالمية

«بيتك»: تأجيل تحديث الدراسات الخاصة بالاستحواذ على «الأهلي المتحد»

قال بيت التمويل الكويتي «بيتك» في إفصاح على موقع البورصة أمس، انه بعد التنسيق مع مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد ـ البحرين، وحرصا على مصالح المساهمين والمستثمرين في كلا البنكين، فقد قرر مجلس إدارة «بيتك» تأجيل البدء في إعادة تحديث الدراسات الخاصة بالاستحواذ من حيث الجدوى والتوقيت وتكليف جهة استشارية عالمية للقيام بذلك.

وأوضح «بيتك» في بيانه، أن هذا القرار خاضع لموافقة الجهات الرقابية في الكويت والبحرين، مشيرا الى انه سبق وأفصح في 12 أبريل 2020 عن تأجيل إجراءات تنفيذ عرض الاستحواذ مؤقتاً في الكويت والبحرين حتى ديسمبر 2020.

وكان البنك الأهلي «المتحد ـ البحرين»، قال في بيان منفصل أمس على موقع البورصة، إن مجلس إدارة البنك بالتشاور مع مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي ورهنا بالتحصل على الموافقات الرقابية اللازمة، قد وافقا على تمديد فترة تأجيل إجراءات استحواذ «بيتك» على البنك الأهلي «المتحد ـ البحرين»، وذلك حتى تحديث دراسات «بيتك» التي ستقوم بها الجهة الاستشارية المعنية من قبل «بيتك» في هذا الصدد.

الكويت بحاجة لاستثمارات تعود بالفائدة إلى ميزانيتها

الرفاعي: الميزانية بحاجة إلى إعادة هيكلة والنفط دون 40 دولاراً في 2021

■ عجز الميزانية سيستمر لسنوات مقبلة.. وإقرار «الدَّين العام» أحد الحلول

باهي أحمد

قال الرئيس التنفيذي لمركز «كوروم» للدراسات الاستراتيجية والأبحاث الاقتصادية طارق الرفاعي في تصريح خاص لـ «الأنباء»، إن انهيار أسعار النفط في بداية العام الحالي سبّب العديد من المشاكل للاقتصاد الكويتي، حيث هبطت الأسعار بنسبة 25٪ ما أدى إلى تزايد عجز الميزانية نتيجة الانخفاض الكبير بأسعار النفط الفعلية مقارنة مع السعر التأشيري للميزانية. وأشار الرفاعي الى أن ميزانية الكويت تعاني من ارتفاع الإنفاق بشكل حاد خلال السنوات الـ 10 الأخيرة، مضيفا أن معظم المصروفات في الميزانية تذهب الى الرواتب والدعوم فقط، مقابل إنفاق ضعيف على المشاريع الرأسمالية والتنموية، ولا يوجد إنفاق على أوجه استثمارية تعود بالفائدة الكبيرة على الدولة.

وأضاف أن ميزانية الكويت تحتاج إلى إعادة هيكلة، والتوجه نحو الاستثمار بمجالات ذات قيمة مضافة كالاستثمار في مشاريع البنية التحتية ما يؤدي إلى ارتفاع كفاءة المالية العامة للدولة، لافتا الى أن الكويت تعد الأكثر تأثرا بهبوط أسعار النفط مقارنة بدول الخليج، كما أن تحسن أسعار النفط خلال الفترة الحالية لا يستطيع أحد الجزم باستمراره بنفس الأسعار على المدى الطويل.

طارق الرفاعي

وحول توقعاته لعام 2021، أوضح الرفاعي أن أسعار النفط لن تستمر في الصعود خلال 2021 بل إنها بمجرد ملامستها لسعر 60 دولارا للبرميل فسنرى انخفاضا مرة أخرى وقد تتجه أسعار النفط إلى 40 دولارا للبرميل، وهو ما يعني أن العجز في الميزانية سيستمر وقد يطول لسنوات، ولكن يجب اتخاذ بعض الحلول ومنها قانون الدين العام والذي سيدفع الكويت الى طرح الديون الخاصة بها على السوقين المحلي والدولي وهي تعطي الدولة شفافية أكبر عند المنظمات الاقتصادية العالمية والعديد من المؤسسات المالية لمعرفة حجم الدين الحقيقي للدولة.

حتى نهاية أكتوبر الماضي.. وبنمو 4٪ مقارنة بالفترة نفسها من 2019

20 مليار دينار قيمة عمليات «كي نت» في 2020

مصطفى صالح

كشفت بيانات رسمية لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت» أن قيمة عمليات الشركة في الكويت بلغت 20 مليار دينار حتى نهاية أكتوبر 2020، مسجلة نموا بنسبة 4٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019.

وأظهرت البيانات أن هذه العمليات تمت عبر 375 مليون عملية بنمو 5٪ مقارنة مع الفترة نفسها من 2019، وذلك من خلال قنوات الدفع الإلكتروني المختلفة والخاصة بشركة «كي نت»، وهي نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي وبوابة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت. وبلغت عمليات الدفع عبر أجهزة نقاط البيع في الكويت حتى نهاية أكتوبر 2020 نحو 219 مليون عملية، بلغت قيمتها 8,4 مليارات دينار، فيما بلغت العمليات عبر أجهزة الصراف الآلي نحو 60 مليون عملية، بلغت قيمتها 6 مليارات دينار. وأشارت البيانات الى أن قيمة العمليات التي تمت عبر بوابة الدفع الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت بلغت 6 مليارات دينار، لعدد 96,3 مليون عملية، وذلك حتى نهاية أكتوبر 2020.

وكانت شركة «كي نت»، قد طرحت بوابة الدفع الإلكترونية بمميزات وخصائص عديدة، والتي من أبرزها خدمة استرجاع النقود للعميل بشكل جزئي أو كلي وخدمة «كي فاست» التي تتيح للمستخدمين سرعة تنفيذ العمليات دون الحاجة الى إدخال رقم البطاقة لإتمام العملية بصورة آمنة.

«ميد»: 2020 بدأ واعداً بـ 3 إدراجات جديدة في الربع الأول.. لكنها تجمدت بالكامل بالربع الثاني نتيجة تداعيات «كورونا»

بورصات المنطقة تترقّب 30 إدراجاً جديداً في 2021

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان وباء كورونا ادى إلى انخفاض حاد في عدد ادراجات الشركات بأسواق المال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، لكنه دفع حكومات المنطقة أيضا إلى اسواق السندات للاقتراض لتمويل عجوزاتها الكبيرة، فضلا عن الظلال القاتمة التي القاها على عمليات الطرح الاولي العام للشركات في 2020.

ونسبت المجلة الى رئيس أبحاث الأسهم في شركة تيليمر البريطانية في دبي حسنين مالك، قوله ان منطقة مينا تواجه تحديين واضحين، هما: عدم ثقة المستثمرين الأجانب واستيائهم من الشركات الخاضعة لسيطرة الحكومات وبقاء القطاع العام المصدر الرئيسي للاكتتابات العامة الأولية في المستقبل.

والتحدي الثاني، هو: نجاح عمليات الإدراج في الخارج مثل لندن في جذب الاكتتابات الأولية المتوسطة الحجم، بسبب سهولة اجتذاب المستثمرين الدوليين، وانه حتى بعد التعافي من الڤيروس، قد لا يستعيد المستثمرون الدوليون حماسهم لاصدارات الشركات العقارية والبنوك وتجارة التجزئة والطاقة التقليدية كما كان من قبل.

ويضيف ان مجموع اصدارات دول الخليج والاردن بلغ 50 مليار دولار من العملات الصعبة في 2020، وان المبلغ سيكون اضخم لو كانت الحكومة الكويتية قادرة على اصدار الدين، ولكنها لم تتمكن حتى الآن من الحصول على موافقة مجلس الامة على ذلك.

تراجع الإدراجات

ووفقا لشركة الاستشارات البريطانية «PwC»، كانت الإصدارات السيادية المحرك الرئيسي في النصف الأول من العام، بما فيها 5,4 مليارات دولار من الصكوك السعودية، وسندات بقيمة 385 مليون دولار من عمان، بالاضافة لإصدارات بقيمة 4,5 مليارات دولار من قبل بنوك إسلامية سعودية واماراتية.

وتقول شركة الاستشارات «EY» البريطانية ان 2020 بدأ واعدا من خلال 3 إدراجات جديدة في الربع الأول أسفرت عن جمع 762 مليون دولا، بزيادة كبيرة عن إجمالي اصدارات الربع الأول من السنوات الأربع السابقة وفقا للبيانات التي جمعتها الشركة، من بينها ادراج شركة للخدمات الطبية في البورصة السعودية (تداول) في مارس، والتي اعتبرتها شركة «PwC» رابع أكبر طرح عام أولي في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا هذا العام.

ولكن ڤيروس كورونا أغلق السوق بالكامل في الربع الثاني، عندما جفت الإدراجات تماما في العالم العربي للمرة الأولى منذ أكثر من 10 سنوات، بينما اصدرت ايران طرحا أوليا عاما واحدا لشركة استثمار الضمان الاجتماعي بقيمة 400 مليون دولار.

جولات ترويجية

وأشارت المجلة الى انه بالربع الثالث كان الوضع افضل قليلا، حيث شهد طرحا أوليا عاما واحدا فقط من قبل شركة أملاك السعودية للتمويل العقاري جمعت من خلاله 115,9 مليون دولار في (تداول) بعد جولة ترويجية افتراضية، وبذلك ترتفع حصة السعودية الى 3 ادراجات في الاشهر التسعة الاولى من 2020 مقابل طرح واحد في مصر، فيما شهدت بورصة الكويت إدراجين نوعين بإدراج شركتي بورصة الكويت وشمال الزور الأولى خلال الربع الثالث من العام الحالي، بينما غابت الإدراجات في باقي دول المنطقة.

ويقول رئيس الاكتتاب العام ورئيس إجراءات المعاملات في منطقة مينا في شركة «EY» غريغوري هيوز إن هذه «العروض الترويجية الافتراضية التي أثبتت جدواها قد تكون الطريق إلى الأمام في المنطقة».

وذكرت EY ان الطريق طويل الى حد معقول امام عمليات الإدراج الجديدة المستقبلية، وتتركز في عدد قليل من الأسواق مثل مصر والسعودية، وهناك ما لا يقل عن 30 شركة تدرس فكرة الإدراج في البورصة، منها 4 في الامارات وشركتان في كل من الكويت وقطر وواحدة في عمان. ويتوقع هيوز انتعاش عمليات الطرح الأولي العام في 2021 عندما يصبح اللقاح ضد ڤيروس كورونا متوفرا عالميا. ومع ذلك ثمة بعض الشركات التي تفكر في الإدراج ولكنها تفضل التريث حتى تتعافى الأسواق تماما ويصبح توفر لقاح ڤيروس كورونا اكثر وضوحا، والانتعاش الاقتصادي اوسع نطاقا.

وقد تراجعت اصدارات بورصات المنطقة بشكل حاد في الأشهر الأولى من عام 2020 عندما تجلى تأثير الڤيروس، ومنذ ذلك الحين كان التحسن تدريجيا في أحسن الأحوال، ومن القضايا التي تعيق الأسواق ميول المستثمرين الدوليين تجاه المنطقة.

إصدارات السندات

وخلافا لمحدودية حجم عمليات الطرح الاولي العام، كان نشاط سوق رأس المال المدين أكثر شمولا في عام 2020 حيث اضطرت الحكومات للاقتراض لمواجهة عجز الميزانية المتزايد نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية وغير النفطية، فضلا عن زيادة الإنفاق لدعم اقتصاداتها في فترات الاغلاق. تفاوتت قيم الاصدارات الفصلية لمنطقة مينا خلال الفترة بين عامي 2016 و2020، كان من أهمها الربع الاخير من 2019 بواقع 5 اصدارات جمعت 29,99 مليار دولار، تلاه الربع الثاني من العام ذاته بعدد 6 اصدارات جمعت 2,66 مليار دولار، ثم الربع الاخير من 2017 بواقع 9 اصدارات بقيمة 2,34 مليار دولار، وتلاه الربع الاخير من 2018 بواقع 9 اصدارات بقيمة 1,03 مليار دولار.